



سلطة النقد الفلسطينية – ورقة عمل

WP/02/22

العملات الرقمية للبنوك المركزية: المفهوم، ودوافع الإصدار، ومدى انسجامها مع الحالة الفلسطينية*

وسيم صافي

سلطة النقد الفلسطينية
دائرة الأبحاث والسياسة النقدية

2022

* تجدر الإشارة إلى أن الآراء والأفكار الواردة في هذه الدراسة تعبر فقط عن رأي الباحث، ولا تعكس بالضرورة الموقف الرسمي لسلطة النقد حول هذا الموضوع.

© شباط، 2022.

جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:
سلطة النقد الفلسطينية، 2022، العملات الرقمية للبنوك المركزية: المفهوم، ودوافع الإصدار، ومدى انسجامها
مع الحالة الفلسطينية.

جميع المراسلات توجه إلى:

سلطة النقد الفلسطينية

ص.ب. 452، محافظة رام الله والبيرة - فلسطين.

هاتف: 2-2415250 (+ 970)

فاكس: 2-2415310 (+ 970)

بريد إلكتروني: info@pma.ps

صفحة إلكترونية: www.pma.ps

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى استعراض مفهوم العملات الرقمية الصادرة عن البنك المركزي، ودوافع إصدارها، وآثارها المحتملة، ومدى انسجامها مع الحالة الفلسطينية، وتأتي أهمية هذه الدراسة في إطار متابعة التطور العالمي، ومحاولة تكييفه مع الحالة الفلسطينية في مجال إصدار وإدارة النقد، وقد اتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، من خلال المراجعة النظرية والتجارب العالمية، وتشخيص الحالة الفلسطينية، في ضوء الجدل والاهتمام الكبير من قبل البنوك المركزية بموضوع العملة الرقمية الرسمية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الأسباب والمبررات لإصدار العملة الرقمية في ضوء الاتجاهات العالمية لمفهوم العملة الرقمية للبنك المركزي، لا تدعم فكرة إصدار عملة رقمية خاصة للبنك المركزي في الحالة الفلسطينية، على الأقل في الوقت الراهن. إذ أن المعوقات والتحديات لإصدار هذه العملة عديدة، ومن أهمها الاحتلال الإسرائيلي، وتحكمه بالبنية التحتية التكنولوجية، وكذلك ضعف الثقافة المالية، والاعتماد على النقد في المعاملات اليومية، وعدم جاهزية البنية التكنولوجية التحتية بشكل كامل، بالإضافة إلى غياب العملة الوطنية (عدم وجود عملة مستقرة).

وفي هذا السياق، توصي الدراسة بالعمل على تهيئة بيئة وظروف مواتية مستقبلية، تدعم إصدار عملة رقمية مستقرة، من خلال تضافر كافة الجهود الوطنية على مستوى الدولة، لدعم وخلق بنية تحتية تكنولوجية متطورة، مستقرة وأمنة، كونها الأساس لإصدار عملة رقمية، وتشجيع عمليات الدفع الإلكتروني، وإعداد خطط حكومية للتوقف عن قبول الدفع النقدية، وقبول الدفعات الإلكترونية للرسوم والإيرادات الحكومية المتنوعة، كخطوة أولية تساهم في نشر ثقافة الدفع الإلكتروني، كذلك تعزيز الشمول المالي من خلال تشجيع ودعم المنتجات والابتكارات التكنولوجية من قبل المصارف، ومؤسسات الإقراض وشركات الدفع وغيرها من المؤسسات المالية وغير المالية، بالإضافة إلى الضغط الدولي على الجانب الإسرائيلي، لإزالة المعوقات لتسهيل عملية بناء بنية تحتية تكنولوجية. وبموازاة هذه الخطوات يتوجب العمل على دراسة خيارات تصميم عملة رقمية مستقرة (مدعومة بأصول احتياطية) في ظل غياب العملة المحلية، بحيث تؤدي وظائف العملة الرئيسية، وتكون هي العملة الرسمية الفلسطينية.

فهرس المحتويات

1	المقدمة
3	الفصل الأول
3	العملات الرقمية: مفهومها، تحديات اصدارها وآثارها المحتملة
3	مفهوم العملات الرقمية
5	تجارب اصدار عملات رقمية للبنك المركزي
9	دوافع إصدار عملات رقمية للبنك المركزي
10	الآثار المحتملة لإصدار عملة رقمية
12	الفصل الثاني
13	العملة الرقمية في الحالة الفلسطينية: التحديات ومتطلبات الإصدار
17	الفصل الرابع
17	النتائج والتوصيات
17	النتائج
18	التوصيات
19	المراجع

المقدمة

تطور استخدام النقد تاريخياً، بدءاً من نظام المقايضة، باستخدام السلع غير المعدنية، وانتقالاً لاستخدام السلع المعدنية، بعد ظهور مشاكل تتعلق بمقايضة السلع غير المعدنية مثل التلف والتخزين. كذلك أيضاً فإن التعامل بالسلع المعدنية واجه العديد من التحديات والصعوبات، أهمها زيادة المعروض منها وفقدان قيمتها، والغش وما شابه، وتقديماً لهذه المشاكل، اقتصر التعامل على الذهب والفضة من هذه السلع. ومن ثم جاء دور الدولة في سك وختم هذه المعادن وتحديد خصائصها مثل الوزن، وبدأ أفراد المجتمع يقومون بإيداع الذهب لدى الصاغة مقابل إيصالات وتعهدات، تطورت في مرحلة لاحقة لتصبح أوراق تجارية قابلة للتداول. ومع تزايد الثقة في الجهات المودعة، والاعتماد على الذهب والفضة في تسديد المعاملات التجارية، وقلة السحب، أصبح لدى هذه الجهات فائض في ودائع الذهب والفضة، مما أتاح لها منح قروض مقابل فوائد، وهو ما شكل النواة الأولى للعمل المصرفي. بعد ذلك بدأت الأوراق الأكثر ثقة بالظهور أو ما بات يعرف لاحقاً بالنقود، وهي أوراق صادرة عن البنوك المركزية ومغطاة بالذهب، إلى أن تطور النظام المالي وأصبحت الأوراق المالية الصادرة عن البنوك المركزية مغطاة جزئياً بالذهب، حيث أصبح الاعتماد على أصول أخرى للحفاظ على قيمة العملة، كما بدأت العملة تستمد قوتها أيضاً من الثقة في قوة اقتصاد الدولة واستقراره. وتعرف النقود على أنها أي شيء مادي أو غير مادي يقبل قبولاً عاماً في التداول، ويؤدي وظيفة الوسيط في التبادل ويكون مقياساً للقيمة، ومخزن لها، لتسوية قيمة المشتريات من السلع والخدمات وإبراء جميع الديون والالتزامات (عبد الرزاق، 2013).

وقد أدى تطور التكنولوجيا والتقنيات الحديثة وأنظمة الدفع إلى تقليل الاعتماد على النقد السائل (الكاش) في الحياة اليومية، وتزايد الاعتماد على وسائل إلكترونية متعددة وحديثة. وساعدت هذه البيئة على ظهور عملات مشفرة، تميزت بالتقلب الكبير في أسعارها ومخاطرها، وبالتالي رفضها من قبل معظم البنوك المركزية، خاصة وأنها تتميز باللامركزية ولا يوجد سلطة للدولة أو البنك المركزي عليها، بمعنى آخر، لا يوجد ضامن للعملات المشفرة.

وفي مواجهة هذه التحديات ومواكبة التطور التكنولوجي، بدأت البنوك المركزية التفكير جدياً بموضوع إصدار عملة إلكترونية رقمية خاصة بها (Central Bank Digital Currency-CBDC). غير أن هذا الموضوع لا يزال لغاية الآن في مرحلة الدراسة والتشخيص لدى معظم البنوك المركزية، ولم تدخل هذه العملات حيز التطبيق العملي، ولا يزال الكثير من الغموض والتحدي يكتنف آثاره المحتملة (سواء كانت إيجابية أو سلبية) على السياسة النقدية المعتمدة، وعلى النظام المالي النقدي التقليدي، وعلى الاستقرار النقدي والمالي. ولا بد من الإشارة إلى أن إصدار أية عملة يعتمد على طبيعة هذا النوع من العملات، علماً بأن أهم ما يميز النقد ويكسبه أهميته هو الثقة والقبول العام.

ومع أخذ التطور النقدي عبر التاريخ بعين الاعتبار، وعند النظر للواقع الحالي والمسيطر على المشهد المالي ودخول العنصر التكنولوجي، أو ما يعرف بالتكنولوجيا المالية، فليس مستغرباً تحول العملات التقليدية (الورقية والمعدنية) إلى عملات رقمية تتناسب مع التطور التكنولوجي، مع الحفاظ على أهدافها الرئيسية الثابتة كوحدة حساب، ومخزن للقيمة، ووسيلة للتبادل، وأن يلقى هذا التحول الثقة والقبول العام، وهو الأمر الأهم في استقرار العملة بغض النظر عن طبيعتها، ورقية كانت أم رقمية.

وتزداد أهمية هذا الموضوع في الحالة الفلسطينية نظراً لغياب العملة الوطنية من جهة، وخطة الحكومة الفلسطينية للانفكاك الاقتصادي عن إسرائيل وعن الشيك الإسرائيلي من جهة ثانية. وبالتالي فمتابعة التطور العالمي، ومحاولة تكييفه مع الحالة الفلسطينية في مجال إصدار وإدارة النقد هام جداً.

وتسعى هذه الورقة البحثية إلى تحديد مفهوم العملات الرقمية الصادرة عن البنك المركزي، ودوافع إصدارها، وآثارها المحتملة، ومدى انسجامها مع الحالة الفلسطينية، في ضوء التطور التكنولوجي وظهور عملات مشفرة والجدل والنقاش العالمي بالخصوص.

الفصل الأول

العملات الرقمية: مفهوماً، وتحديات إصدارها وآثارها المحتملة

1. مفهوم العملات الرقمية

بشكل عام يمكن تعريف العملات الرقمية على أنها تلك العملات التي ليس لها وجود مادي (غير ملموسة)، لكنها تحمل صفات العملات القانونية المادية (البنك المركزي الأردني، 2020)، أو هي العملات التي تتوفر في صورة رقمية فقط (صندوق النقد العربي، 2020)، ويعرفها بنك التسويات الدولية على أنها أصول ممثلة رقمياً. وبغض النظر عن تعدد وجهات النظر في تعريف العملات الرقمية، فإنها تشمل الأنواع التالية:

1. العملات الافتراضية والمشفرة (Crypto and virtual currencies).

2. العملات المستقرة (Stable currency).

3. النقود الإلكترونية (Electronic money).

4. العملات الرقمية الرسمية ((Central bank digital currency (CBDC)).

- العملات الافتراضية والمشفرة:

من الصعب أن تسمى عملة، إذ لا تتوفر فيها شروط العملة الأساسية، ومن الأفضل تسميتها بالأصول المشفرة، وهي تعتمد على تقنيات تكنولوجية متقدمة (صندوق النقد العربي، 2020). فهي عبارة عن تمثيل رقمي للقيمة، يتم تداولها إلكترونياً، غير مرتبطة بأصول، وإنما تخضع لقوى العرض والطلب، وتعتمد في إصدارها على علم التشفير، وهي لا مركزية، بمعنى أنها لا تصدر عن جهة رسمية تنظيمية ورقابية مثل البنك المركزي، ويصدرها مطوروها. ومن أكبر مخاطرها أنها لا تشكل التزام على أي جهة بما فيها مطورها، إلى جانب التقلبات الحادة في أسعارها. وأكبر الأمثلة عليها عملة البتكوين (البنك المركزي الأردني، 2020).

- العملات المستقرة:

هي عملات رقمية، ترتبط قيمتها بأدوات التثبيت، إذ يتم ربطها بأصول مالية وذلك للحد من تقلبات أسعارها. وقد ظهر هذا النوع من العملات نتيجة التقلبات الحادة في أسعار العملات المشفرة، وبالتالي كان لا بد من وجود عملات أخرى أكثر استقراراً. ومن الأمثلة على العملات المستقرة: (TrueUSD، Gemini Dollar، TrueUSD USDT). وفي ضوء الحديث عن العملات المستقرة فقد أطلق فيسبوك مشروع عملة تشفيريه مستقرة (ليبرا)، حيث ستنجح لمستخدمي

فيسبوك استخدامها كأداة دفع للتطبيقات عبر الفيسبوك والواتساب وغيرها من التطبيقات. ومن المتوقع أن يتم تثبيت سعر صرف الليبرا مقابل الدولار الأمريكي، وهو ما يعني زيادة استقرارها وبالتالي يزيد من الإقبال عليها، (صندوق النقد العربي، 2020).

- العملات (النقود) الإلكترونية:

من الممكن تعريفها على أنها أي تعامل مالي يتم من خلال وسائل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة، فقد اعتبرها البنك الدولي وسيلة للدفع الإلكتروني مقومة بالعملية القانونية، واعتبرها بنك التسويات الدولي على أنها قيمة نقدية على شكل وحدات ائتمانية يتم تخزينها على أداة إلكترونية، ويتم من خلالها القيام بعمليات الشراء، وعرفت مجموعة العمل المالي (FATF) بأنها تمثيل رقمي للعملية القانونية، تستخدم لتبادل القيمة المرتبطة بالعملية القانونية إلكترونياً (البنك المركزي الأردني، 2020).

- العملات الرقمية الرسمية (العملات الرقمية الصادرة عن البنك المركزي):

بشكل عام لا يوجد تعريف محدد ومعتمد للعملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية، خاصة وأن هذا الموضوع لا يزال عند معظم البنوك المركزية في مرحلة البحث النظري والمفاهيمي، ولم يدخل حيز التنفيذ الفعلي. وتعرف العملات الرقمية وفقاً لرؤية بنك التسويات الدولية على أنها شكل جديد من أشكال النقود الصادرة عن البنوك المركزية وتختلف عن الاحتياطيات أو أرصدة التسوية التي تحتفظ بها البنوك التجارية لدى البنوك المركزية.

وقد أشار (ward.O, Rochemont.S, 2019) إلى إمكانية أن يقتصر توفر العملة الرقمية للبنك المركزي على مجموعة محددة مسبقاً من المستخدمين مثل البنوك التجارية والمؤسسات المالية غير المصرفية (Wholesale CBDC) أو توسيع النطاق ليشمل الأسر والشركات غير المالية (Retail CBDC). وقد يختار البنك المركزي دفع فائدة على التزامات عملته الرقمية بما يتوافق مع هيكل سعر الفائدة للالتزامات الحكومية الأخرى، وأهداف السياسة النقدية والاستقرار المالي، وهي الأهداف الأوسع للبنك المركزي. وقد تتخذ العملة الرقمية أشكالاً مختلفة استناداً إلى التقنية الحالية لأنظمة الدفع، أو تقنيات التشفير الحديثة. وفي هذا الإطار فقد تم انشاء مجموعة عمل، تضم في عضويتها عدداً من البنوك المركزية (بنك كندا، وبنك إنجلترا وبنك اليابان والبنك المركزي الأوروبي، وبنك السويد المركزي، والبنك السويسري، وبتأسيسها بنك التسويات الدولي)¹، لتبادل الخبرات أثناء تقييم البلدان للعملية الرقمية للبنك المركزي في بلادهم، وتقييم حالات استخدام العملة الرقمية، وخيارات التصميم الاقتصادي والوظيفي والتقني، وإمكانية التشغيل عبر الحدود، وكذلك

¹ إعلان منشور بتاريخ 2020/01/21، بنك السويد، <https://www.riksbank.se/en-qb/press-and-published/notices-and-press-releases/press-releases/2020/central-bank-group-to-assess-potential-cases-for-central-bank-digital-currencies/>

تبادل المعرفة حول التقنيات المتوقع استخدامها. وتتعامل بشكل وثيق مع المؤسسات ذات الصلة، وبشكل خاص مع مجلس الاستقرار المالي ولجنة المدفوعات لدى بنك التسويات الدولي (بنك السويد، 2020). وفيما يلي استعراض لبعض تجارب البنوك المركزية المتعلقة بالعملية الرقمية.

2. تجارب اصدار عملات رقمية للبنك المركزي:

بشكل عام، هناك فئتان رئيسيتان من الدول التي تعمل في العملات الرقمية: الأولى، الدول التي تشهد انخفاضاً كبيراً في استخدام السكان للنقد الكاش، مثل السويد أو النرويج. والثانية، الدول الأقل نمواً، ذات المستويات المنخفضة من الشمول المالي وترغب في استخدام التقدم التكنولوجي كوسيلة لتسهيل وصول السكان إلى الخدمات المالية، وخاصة المدفوعات. لا سيما وأن بنك التسويات الدولية، قد حدد في تقريره الاقتصادي السنوي 2020²، أن الزيادة في كفاءة وأمن المدفوعات يعتبران من بين أهم الأسباب الكامنة وراء التفكير في إصدار العملة الرقمية من قبل البنوك المركزية في كل من الاقتصادات المتقدمة وغير المتقدمة. كما ذكر في تقريره أيضاً أن الحفاظ على الاستقرار المالي، وزيادة كفاءة اتخاذ القرار بشأن السياسة النقدية، وزيادة كفاءة المدفوعات عبر الحدود والإدماج المالي هي أسباب أخرى مهمة. وفيما يلي استعراض لبعض التجارب الدولية في مجال العملة الرقمية.

بنك إنجلترا

تشير دراسة (بنك إنجلترا، 2018) بخصوص العملات الرقمية، إلى أن مصطلح العملة الرقمية للبنك المركزي يحتوي على مجموعة واسعة من التصاميم والسياسات المحتملة بالخصوص. ويعزى ذلك إلى أن مفهوم العملات الرقمية يكمن في مجموعة من مجالات البحث المختلفة ويجمع بين العديد من العناصر المعقدة، حيث يدخل في موضوع العملات الرقمية قضايا مختلفة من علم الحاسوب، والتشفير، وتكنولوجيا العملات المشفرة والتقنيات التكنولوجية الحديثة مثل البلوك تشين، ودفتر الأستاذ الموزع (Distributed Ledger Technology–DLT)، ونظم المدفوعات، والخدمات المصرفية، والسياسة النقدية والاستقرار المالي. لذلك، قد يكون النقاش حول العملات الرقمية للبنك المركزي غير واضح للاقتصاديين، ولتحديد مفهوم للعملات الرقمية للبنك المركزي تسهياً على الاقتصاديين وحتى يكون مفهوماً للجميع تم تعريفها في دراسة بنك إنجلترا على أنها "عملة إلكترونية، تمثل التزاماً على البنك المركزي ويمكن استخدامها لتسوية المدفوعات أو مخزن للقيمة".

² See chapter 3 of **Annual economic report 2020**, Bank for International Settlements, June 30, 2020.

صندوق النقد الدولي

هناك توجه واضح لدى صندوق النقد الدولي، بضرورة استغلال التكنولوجيا المالية في التطوير وتحسين المعيشة. وأن يتم النظر في إمكانية إصدار عملة رقمية بضمن الدولة، أو يكون للدولة دور في إصدار هذه العملة، بحيث تكون قادرة على تحقيق أهداف السياسة العامة، في ضوء تطور التكنولوجيا المالية والاقتصاد الرقمي، وظهور العملات المشفرة. وبالرغم من تطور التكنولوجيا المالية وظهور مقدمي خدمات الدفع الجدد مثل (AliPay and WeChat) في الصين، و(PayTM) في الهند، و(M-Pesa) في كينيا، وكذلك ظهور العملات المشفرة مثل (البتكوين، والإثيريوم، والريبل)، إلا أن صندوق النقد لا يزال غير مقتنع بقدرة مقدمي هذه الخدمات على تقديم خدمة أكثر استقراراً وتسوية أسرع وأقل تكلفة (بحسب مديره العام في ذلك الوقت كريستين لاغارد).

ويرى الصندوق "أن التنظيم السليم لهذه الكيانات سيظل ركيزة تقوم عليها الثقة"، وأن يكون للدولة دور في توفير النقود للاقتصاد الرقمي، على أن تلبى هذه العملة أهداف السياسة العامة: الشمول المالي والأمن وحماية المستهلك، وتقديم ما لا يستطيع القطاع الخاص تقديمه، وهو الخصوصية في أداء المدفوعات. كما أشار الصندوق إلى أن هناك بنوكاً مركزية عديدة حول العالم تتبنى التغيير والأفكار الجديدة، وتنتظر جيداً في تطبيق هذه الأفكار، بما في ذلك كندا والصين والسويد وأوروغواي. وتعتقد أن الانفتاح على كل ما يتعلق بالأصول المشفرة والتكنولوجيا المالية، يوفر مزيداً من الإمكانيات لتطوير وتحسين المعيشة، في ظل مواكبة الجهات التنظيمية لهذه التطورات، بغية المحافظة على سلامة واستقرار النظام المالي (مجلة التمويل والتنمية: صندوق الدولي، 2018).

البنك المركزي السويدي

أشار محافظ البنك المركزي السويدي (ستيغان إنغفييس) في مقابلة له منشورة ضمن مجلة التمويل والتنمية الصادرة عن البنك الدولي، بأن السويد تتخذ خطوات سريعة للتحويل إلى بلد غير نقدي. فخلال العقد الماضي تراجع الطلب على النقد بحوالي 50%، كما وأشار إلى أن نصف فروع البنوك العاملة في السويد لا تتعامل بالنقد، وأن سبعة من كل عشر مستهلكين لا يتعاملون بالنقود. كما أن النقود تمثل فقط 13% من عمليات الدفع في المحال التجارية (مجلة التمويل والتنمية: صندوق الدولي، 2018).

كما أشار بيان منشور على موقع بنك السويد المركزي، بأن انخفاض الأوراق النقدية والعملات المعدنية في السويد من جهة، والتقدم التكنولوجي السريع في مجال الأموال الإلكترونية وطرق الدفع من جهة ثانية، يدفع البنك المركزي السويدي للبحث في الشكل الإلكتروني للعملة الوطنية السويدية. وتم الإشارة أن السويد لم تتخذ قرارات بعد بشأن إصدار الكرونا الإلكترونية (e-Krona).

ورغم إدراك بنك السويد المركزي لأهمية اصدار عملة رقمية في ظل تراجع استخدام النقد لمستويات متدنية، إلا أنه لا يزال بحاجة إلى تحديد الدور الذي يجب أن يتبناه في العالم الرقمي. ولهذه الغاية بدأ بنك السويد دراسة موضوع إصدار عملة رقمية للبنك المركزي منذ العام 2017، تسمى "الكرونا الإلكترونية"، تتيح لعامة الناس الوصول إلى مكمل رقمي للنقد، بحيث تضمن الدولة قيمة هذا العملة. على أن يواصل بنك السويد المركزي دراسة إمكانيات إصدار الكرونا الإلكترونية ليكون على استعداد بشكل أفضل لوفير سوق دفع رقمي جديد، وقد وصل إلى مراحل متقدمة في هذا السياق، لكنه لم يتم اتخاذ قراراً بشأن إصدار العملة الرقمية (بنك السويد المركزي، 2019)³.

البنك المركزي الإسرائيلي

قام البنك المركزي الإسرائيلي، بإجراء دراسة مفاهيمية ومراجعة للتطورات العالمية في مجال إصدار العملات الرقمية، وتم تقديم توصيات بخصوص العملة الرقمية المقترحة (e-shekel)، حيث أوصى فريق الدراسة في البنك المركزي بعدم إصدار الشيكال الرقمي في الوقت الحالي، الذي يعتبر مكملاً للشيكال نفسه ويختلف فقط بشكله الإلكتروني أو الرقمي ويمتلك نفس القيمة، مع ضرورة الاستمرار في متابعة التطورات العالمية في هذا المجال. ولا يرى البنك ضرورة في الوقت الحالي لإصدار العملة الرقمية للشيكال. وأوضح الفريق أن الغرض الرئيس من إصدار العملة الرقمية هو انخفاض استخدام النقد بشكل كبير، كما يحدث في السويد. غير أن هذه المسألة لا تتعلق حالياً بالاقتصاد الإسرائيلي، حيث لا يوجد انخفاض كبير في استخدام النقد، كما أن دعم أنظمة الدفع وتحسينها، من القضايا المتعلقة بإصدار العملة الرقمية (البنك المركزي الاسرائيلي، 2018).

وقد نشر موقع جلوبس الاقتصادي في إسرائيل بتاريخ 2021/10/19، بأن بنك إسرائيل كثف جهوده في اختبارات العملة الرقمية، حيث يقوم باستخدام التقنية المستخدمة في العملة المشفرة ايثيريوم والتي تعتمد على تكنولوجيا سلسلة الكتل (Blockchain). ويشير التقرير نفسه إلى أن جهود البنك المركزي مستمرة بخصوص اصدار الشيكال الرقمي، وقيامه بتجارب داخلية للعملة الرقمية للبنك المركزي باستخدام تقنية ايثيريوم⁴.

وفي ظل هذه التطورات وما تتناقله وسائل الإعلام، لم يصدر بنك إسرائيل المركزي أية تقارير بالخصوص، باستثناء خبر صحفي بتاريخ 2021/05/11، أفاد بأن دراساته وأبحاثه مستمرة في مجال اختبارات الشيكال الرقمي، ومن المحتمل استخدام تقنيات سلسلة الكتل، وأكد على أن هذا الموضوع قيد الاختبار والدراسة والبحث المستمر، ولم يوضح أية تفاصيل فنية (البنك المركزي الإسرائيلي، 2021)⁵.

³محدث بتاريخ 2019/12/13، <https://www.riksbank.se/en-gb/payments--cash/e-krona/>

⁴ <https://en.globes.co.il/en/article-bank-of-israel-gets-its-hands-dirty-with-digital-currency-1001387854>

⁵ <https://www.boi.org.il/en/NewsAndPublications/PressReleases/Pages/11-5-21.aspx>

جزر الباهاما (SAND DOLLAR):

قام البنك المركزي لجزر الباهاما ببناء البنية التحتية والتكنولوجيا والإطار التنظيمي لعملته الرقمية، والتي أطلق عليها تسمية Sand Dollar، وستكون المؤسسات المالية الخاضعة لإشراف البنك المركزي، هم الوكلاء المعتمدون للعملة الرقمية الرسمية Sand Dollar، ويمكنهم تسجيل العملاء من خلال تطبيقاتهم المخصصة (المحافظ الرقمية).
(/https://www.sanddollar.bs)

وتمثل عملة Sand Dollar عملة مستقرة يصدرها البنك المركزي، وقيمتها تساوي قيمة الدولار البهامي، المدعوم بالدولار الأمريكي، وهي باختصار محفظة إلكترونية يتحمل مسؤوليتها البنك المركزي، ويتم التعامل بها من خلال قيام المواطنين بفتح محافظ إلكترونية ضمن شروط معينة، للقيام بسداد المدفوعات.

وهناك نوعان من المحافظ المتاحة في إطار هذه العملة الرقمية:

1. الأفراد:

المستوى الأول:

- الحد الأقصى للمحفظة الإلكترونية 500 دولار، مع حدود في التعامل بقيمة 1500 دولار شهرياً.
- إثبات الهوية الصادر من الحكومة ليس شرطاً للتسجيل.
- توفر حساب مصرف ليس شرطاً.

المستوى الثاني:

- الحد الأقصى للمحفظة الإلكترونية 8000 دولار، مع حدود في التعاملات الشهرية بقيمة 10000 دولار.
- مطلوب هوية صادرة عن الحكومة للتسجيل.
- يمكن ربطها بحساب مصرفي.

2. الأعمال والتجار:

- تتراوح المحفظة ما بين قيمة 8000 دولار إلى 1,000,000 دولار.
- معاملات سنوية غير محدودة.
- يجب ربط محافظ التاجر بحساب مصرفي وتقديم المستندات التالية أثناء التسجيل:

✓ رخصة تجارية سارية المفعول

✓ شهادة ضريبة القيمة المضافة

بشكل عام، هناك إجماعاً عالمياً على فكرة إصدار عملات رقمية للبنك المركزي، إلا أن ذلك يتطلب مزيداً من البحث والدراسة لمختلف قضايا الإصدار. ومعظم البنوك المركزية تبحث وتدرس الإطار المفاهيمي والنظري، ولم يتخذ العديد خطوات عملية ومراحل متقدمة للإصدار، باستثناء دول قليلة مثل السويد، وجزر الباهاما. كما أن هناك إجماع لدى البنوك المركزية بأن إصدار العملة الرقمية للبنك المركزي يجب أن يحظى بالصفات التالية:

- تمثل التزاماً على البنك المركزي.
- تعتمد على التقنيات التكنولوجية، وتحتل تصاميم وخصائص مختلفة.
- تؤدي وظائف العملة الرئيسية.
- بالإمكان اعتبارها مكمل أو بديل نقدي.
- يمكن تقييد استخدامها للمؤسسات ولا تتاح للعمامة.
- يعتمد تأثيرها على السياسة النقدية والاستقرار المالي، وفقاً لأوليات البنك المركزي وهدفه وتصميم العملة الرقمية.

3. دوافع إصدار عملات رقمية للبنك المركزي

أدى التقدم التكنولوجي وتراجع استخدام النقد، إلى الدفع بالعديد من البنوك المركزية للتفكير في إصدار مكمل رقمي للنقد، أو ما يسمى العملة الرقمية للبنك المركزي. وعلى الرغم من الأبحاث والدراسات الجارية، ابتعدت البنوك المركزية عن تقديم هذه العملة للاستخدام العام (Koumbarakis and Saldapenna, 2019).

وبين (Shira, 2019) في دراسته إلى أن الأصول المشفرة (crypto assets) مثل البتكوين، هي أموال ناشئة حديثاً في القطاع الخاص، وتحظى بأهمية كبيرة، حيث تقنية البلوكشين والتكنولوجيا القائمة على دفتر الأستاذ الموزع التكنولوجي تتيح عملية تحقق لا مركزية مع الحفاظ على ميزات مشابهة للنقد. وقد عبرت البنوك المركزية عن عدم ارتياحها إزاء هذه العملات بسبب التقلب الشديد في قيمها. ومع ذلك، لا يزال حجم أموال القطاع الخاص الناشئة (العملات الافتراضية) محدوداً نظراً لاستخدامه المحدود كأداة للدفع. وفي الوقت نفسه فحصت بعض البنوك المركزية التطبيق المحتمل لتقنية دفتر الأستاذ الموزع التكنولوجي (DLT) في إصدار عملاتها الرقمية.

وتشير دراسة (Ward and Rochemont, 2019)، إلى أن البنوك المركزية قد أدركت أنه مع تغير طبيعة المدفوعات، أنها بحاجة إلى التطوير ودمج التكنولوجيا الجديدة، إذ أنه في حال كانت جهة إصدار الأموال الرقمية من القطاع الخاص، فمن المتوقع أن تتحكم في معظم المدفوعات، ومن المحتمل أيضاً أن تتسبب في الابتعاد عن العملة الورقية.

وفي هذه الحالة فإن البنك المركزي سيخسر قدرته على تنفيذ السياسة النقدية، وفي ظل هذه التطورات تحاول البنوك المركزية، دراسة وببحث التأثير المالي والاقتصادي لإدخال عملتها الرقمية الخاصة بها.

وقد أشار محافظ بنك السويد المركزي، أن انخفاض استخدام النقد بشكل رئيس دفع بنك السويد المركزي للتفكير جدياً في إصدار مكمل رقمي للنقد (الكرونا الإلكترونية) من أجل توفير عملة رقمية آمنة يصل إليها الجمهور (مجلة التمويل والتنمية، صندوق الدولي، 2018). كذلك ينظر صندوق النقد الدولي بإيجابية إلى استغلال التكنولوجيا المالية، وتوفير الإطار التنظيمي لبناء الثقة، وإمكانية إصدار عملة رقمية بضمان الدولة (مجلة التمويل والتنمية، صندوق الدولي، 2018).

مما سبق يتبين أن أهم أسباب إصدار العملة الرقمية للبنك المركزي هو التطور التكنولوجي وظهور عملات مشفرة، وتراجع استخدام النقد، وهو ما دفع البنوك المركزية للبحث عن أدوات جديدة وغير تقليدية لمواجهة هذه التطورات. وخشية أن يتسبب هذا الوضع في فقدان البنوك المركزية لدورها في مجال السياسة النقدية والمحافظة على سلامة واستقرار النظام المالي، بدأت الدراسة والبحث في إمكانية إصدار عملة رقمية بضمان البنك المركزي، تؤدي وظيفة النقود الرئيسية، وتعتبر وسيلة آمنة للدفع.

4. الآثار المحتملة لإصدار عملة رقمية

تباينت الآراء حول فكرة إصدار عملة رقمية، وآثارها المحتملة، سواء الإيجابية أو السلبية، حيث أشار (Koumbarakis and Saldapenna, 2019) إلى أن العملات الرقمية للبنك المركزي سيكون لديها القدرة على مواجهة بعض المشاكل التي قد تظهر مستقبلاً بسبب الانخفاض السريع لاستخدام النقد، بالرغم من ذلك فهي قد تشكل مخاطر للاستقرار المالي. ويمكن تلخيص الفوائد المحتملة لإصدار عملات رقمية كالتالي:

- ✓ انخفاض تكاليف المعاملات.
- ✓ إمكانية مساهمة الابتكار الرقمي في النمو الاقتصادي، فخلق نظام بيئي تشفيري جذاب يؤدي إلى تعزيز النشاط الاقتصادي، إلى جانب أثره غير المباشر والمحتمل على القطاعات التكنولوجية الأخرى.
- ✓ تعزيز الشمول المالي، بحيث يمكن أن يساهم في وصول المدفوعات الرقمية إلى الأسر التي ليس لديها حسابات مصرفية.
- ✓ تخزين آمن وأقل تكلفة، من خلال تجنب تكاليف الإنتاج والتخزين والنقل مقارنة بالنقد.
- ✓ الكفاءة التقنية، من حيث عدم الاضطرار إلى الاعتماد على الوسطاء مثل البنوك، كما ويمكن للعملة أن تحسن سرعة التسويات، وإجرائها بشكل مباشر.

- ✓ تشجيع المنافسة، من خلال تعزيز الابتكار وتقديم خدمات دفع متطورة، وقد تؤدي العملة الرقمية إلى زيادة المنافسة بين البنوك، لجذب الودائع المصرفية، والذي من المتوقع أن ينتقل جزء منها إلى العملة الرقمية.
 - ✓ السياسة النقدية، يمكن استخدام العملة الرقمية للبنك المركزي، كأداة للسياسة النقدية المباشرة إذا كان لديها سعر فائدة، مما سيتيح المزيد من التحكم المباشر من قبل البنك المركزي في المعروض النقدي.
 - كما ويمكن أن يكون لإصدار العملة الرقمية فوائد أخرى، من خلال المساهمة في الحد من الاقتصاد غير الرسمي، والمساهمة في النهوض بالقطاع التكنولوجي. ومن المتوقع أيضاً أن يكون لإصدار هذا النوع من العملات أثر على إدارة السياسة النقدية، وأنظمة الدفع (Bank of Israel, 2018).
 - وعلى العكس من ذلك، فقد يكون لإصدار العملات الرقمية آثار سلبية متوقعة تعتمد على شكل وخصائص الإصدار الرقمي، ومنها:
 - ✓ تحتوي العملات المشفرة التي ليس لها صلة بعملة تقليدية، على مستوى عالي من تقلب الأسعار، جراء خضوعها لعمليات المضاربة.
 - ✓ منافسة البنوك التجارية، من خلال إدخال بديل قريب للودائع المصرفية.
 - ✓ القيود الجغرافية، حيث يتم قبول العملة الرقمية للبنك المركزي في الوقت الحالي، في نطاق ضيق، يقتصر على البلد المصدر لها.
 - ✓ تكاليف إضافية للامتثال، يتطلب إصدار العملة الرقمية المزيد من الرقابة والامتثال، فيما يتعلق بقوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
 - ✓ انخفاض النمو الاقتصادي، من خلال منافسة البنوك المركزية لمقدمي خدمات الدفع، وفي حال التقليل من فرص الاستثمار في الودائع، والذي من شأنه أن يعمل على تخفيض الإقراض المصرفي للاقتصاد الكلي، وبالتالي سيؤثر سلباً على النمو الاقتصادي.
 - ✓ مخاطر الأمن السيبراني، والاحتيال، واختراق الحسابات، وضعف البنية التحتية في المجال التكنولوجي.
- وفي هذا السياق يشير (Ward and Rochemont, 2019) إلى أن تحويل الودائع من البنوك التجارية إلى استثمارها في العملة الرقمية للبنك المركزي، سيكون له آثار على التمويل المصرفي والسيولة، خاصة إذا لم يتم تعويض ذلك من قبل مستثمرين آخرين، ينتقلون من العملات الرقمية إلى الودائع، مما سينتج عنه تخفيض الحجم الكلي للميزانية العمومية للقطاع المصرفي، وبالتالي سيؤثر سلباً على نماذج الأعمال الحالية للقطاع المصرفي. كما أن تأثير تطبيق هذا النوع

من العملات يعتمد على شكل التصميم والإصدار ومدى إمكانية الوصول إليه. وفي هذه المرحلة تمر العديد من البلدان بمرحلة الاستكشاف لتداعيات إدخال تقنية عملات البنك المركزي الرقمية على السياسة النقدية والنظام المصرفي، وخاصة فيما يتعلق بأسعار الفائدة. وكذلك فإن إطلاق العملة الرقمية للبنك المركزي قد يؤدي إلى بعض الاضطرابات الاقتصادية المحتملة والتي قد تفوق الفوائد المرجوة من هذه العملة. ورغم أن مثل هذه الآثار المحتملة لم يتم اختبارها بعد، إلا أنه ليس بالضرورة أن ما يناسب بعض الاقتصادات المتقدمة، يكون مناسباً للاقتصادات النامية، حيث تختلف المخاطر، والمنافع.

في ضوء ما سبق فإن الحاجة لإصدار العملة الرقمية للبنك المركزي تتلخص في ثلاثة عوامل رئيسية:

- انخفاض الاستخدام النقدي والاعتماد بشكل كبير على الدفع الإلكتروني.
 - تهديد العملات المشفرة والمستقرة للعملة المحلية، ودور البنك المركزي.
 - مواكبة التطور العالمي للتكنولوجيا المالية في ظل توفر بنية تحتية تكنولوجية حديثة.
- وبشكل عام، تختلف دوافع إصدار العملة الرقمية من دولة إلى أخرى، اعتماداً على أهداف السياسة وأولويات كل دولة. وقد تكون بعض هذه الدوافع مرتبطة بوجود أنظمة دفع أكثر كفاءة، ودعم المدفوعات الصغيرة، أو تعزيز الشمول المالي، أو تقليل تكلفة استخدام النقد. في حين أن البعض الآخر قد يكون مدفوعاً بالتحويلات الدولية أو التجارة الدولية (المعاملات عبر الحدود)، أو تقليل مدفوعات الأنشطة غير القانونية، أو حتى كرد فعل على إصدار عملة رقمية للبنوك المركزية من قبل البنوك المركزية الأخرى.

وفي المقابل، من المتوقع أن تواجه البنوك المركزية العديد من العقبات والتحديات خلال عملية إصدار العملة الرقمية، يرتبط بعضها بالاختلافات بين الدول حول الطلب واستخدام النقد (انخفاض النقد المتداول كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول مثل السويد، مقابل ارتفاعها بالنسبة لدول أخرى مثل اليابان والولايات المتحدة ومنطقة اليورو). هذا يعني أن البنوك المركزية لكل منها سيكون لها أهداف مختلفة لإصدار عملتها الرقمية. وقد ترتبط بعض التحديات الأخرى أيضاً بعدم النضج التكنولوجي (عدم تهيئة البنية المناسبة) للعملات الرقمية للبنوك المركزية، بما في ذلك نقص المواهب التقنية، مما قد يؤدي إلى التزوير وفشل الشبكة، وتقويض الثقة في الأنظمة المالية والمدفوعات. بالإضافة إلى الشكوك القانونية حول ما إذا كان البنك المركزي لديه الصلاحية لإصدار عملة رقمية جديدة.

الفصل الثاني

العملة الرقمية في الحالة الفلسطينية: التحديات ومتطلبات الإصدار

لاحقاً لاستعراض التطور التاريخي للنقود، ومفهوم العملات الرقمية، وتوجهات البنوك المركزية تجاه هذه العملات، ودوافع الإصدار والآثار المحتملة، ونظراً لخصوصية الحالة الفلسطينية، والتحديات الاقتصادية نتيجة لغياب العملة الوطنية من جهة، وخطة الحكومة الفلسطينية للانفكاك الاقتصادي عن إسرائيل وعن الشيكال الإسرائيلي من جهة ثانية، فإن متابعة التطور العالمي، ومحاولة تكييفه مع الحالة الفلسطينية في مجال إصدار وإدارة النقد يعتبر هام جداً. وفي هذا الفصل سيتم تحليل إمكانية إصدار عملة رقمية فلسطينية، في ضوء مفهوم العملات الرقمية ومتطلبات إصدارها عالمياً، وفقاً لما تطرقت إليه هذه الورقة في الفصول السابقة، والمتمثلة في القضايا الرئيسية التالية:

- انخفاض الاستخدام النقدي والاعتماد بشكل كبير على الدفع الإلكتروني.
- تهديد العملات المشفرة والمستقرة للعملة المحلية، ودور البنك المركزي.
- مواكبة التطور العالمي للتكنولوجيا المالية في ظل توفر بنية تحتية تكنولوجية حديثة.

أولاً: انخفاض الاستخدام النقدي والاعتماد بشكل كبير على الدفع الإلكتروني:

يظهر الجدول التالي حجم النقد المتداول نسبة إلى عرض النقد المقدر في فلسطين، ويشير التحليل إلى ارتفاع هذه النسبة على طول الفترة الزمنية (2006-2020)، إذ بلغ متوسط نسبة النقد المتداول من عرض النقد (M2) خلال هذه الفترة بحدود 21% (أدنى نسبة 18%، وأعلى نسبة 25%). ويظهر هذا المؤشر أن النقد المتداول كنسبة من إجمالي عرض النقد بمعناه الواسع في ثبات تقريباً، وهو ما يشير إلى أن المجتمع الفلسطيني ما زال ينجذب للتعامل النقدي، وبالتالي فهو مؤشر على ضعف الثقافة المالية، ويحد من القدرة على إصدار عملة رقمية في الوقت الحالي.

جدول 1: تقديرات النقد المتداول نسبة إلى عرض النقد في فلسطين (%)

السنة	النقد المتداول/عرض النقد بمفهومه الضيق (%)	النقد المتداول/عرض النقد بمفهومه الواسع (%)
2006	39	18
2007	40	18
2008	43	20
2009	39	19
2010	38	19
2011	36	18
2012	40	20
2013	38	24
2014	36	22
2015	34	21
2016	35	21

21	36	2017
21	38	2018
21	39	2019
25	42	2020
21	38	المتوسط (2006-2020)

المصدر: تقرير التطورات النقدية، سلطة النقد الفلسطينية، 2021.

وهذا ما تؤكد مؤشرات الشمول المالي الصادرة عن سلطة النقد للعام 2019 والعام 2020، إذ بلغت نسبة البالغين الذين لديهم على الأقل حساب بنكي واحد 44% خلال العام 2020، مستقرة عند نفس مستوى العام 2019، فيما بلغت نسبة البالغين الذين لديهم على الأقل قرض مصرفي 7% خلال العام 2020، مقارنة بنحو 8% خلال العام 2019، وقد بلغت نسبة البالغين الذين لديهم على الأقل قرض (مصارف، مؤسسات اقراض) 10% خلال العام 2019، مقارنة بنسبة 11% خلال العام 2019، وقد استقرت نسبة البالغين الذين لديهم على الأقل قرض من مؤسسات الإقراض عند نسبة 3% خلال الأعوام 2019، و2020، في حين بلغت نسبة البالغين الذين يملكون على الأقل حساب لدى شركات الدفع نحو 3% خلال العام 2020. (سلطة النقد الفلسطينية، مؤشرات الشمول المالي، 2019-2020). الجدير ذكره أنه وفي إطار تعزيز البنية التحتية التكنولوجية وتعزيز الشمول المالي، تم ترخيص شركات دفع الكترونية من قبل سلطة النقد، والتي تعتمد في تطبيقاتها على الابتكار التكنولوجي، إلا أن هذه الشركات حديثة، وبحاجة لدعم من خلال توفير بنية تحتية تكنولوجية متطورة على مستوى الوطن ككل.

وقد أظهرت نتائج مسح الشمول المالي في فلسطين خلال العام 2015، أن نسبة الإقصاء المالي للأفراد البالغين فوق 18 سنة بلغت 63.6%، في مقابل 36.4% نسبة الشمول المالي، والمشمولين مالياً هم (ممتلكو حساب بنكي، مستفيدون من قرض بنكي، ممتلكو بوليصة تأمين). ويظهر المسح أيضاً أن نسبة الأفراد البالغين (18 عام فأعلى) الذين لا يملكون بطاقة ائتمان 4.4%، وأن 58.8% من الأفراد البالغين لديهم ضعف في الثقافة المالية، و31.9% لديهم درجات متوسطة في الثقافة المالية، بينما 7.7% لديهم ثقافة مالية جيدة، و1.7% لديهم ثقافة مالية بدرجة جيد جداً.

وبالتالي تظهر مؤشرات الشمول المالي، ضعف في الثقافة المالية، مع ارتفاع في نسبة الإقصاء المالي، مقابل انخفاض نسبة امتلاك بطاقات ائتمان منخفضة، وهذا يؤكد على أن المجتمع الفلسطيني ما زال يعتمد في تعاملاته المالية على النقد. وتعمل سلطة النقد في استراتيجيتها فيما يتعلق بالشمول المالي على نشر الثقافة المالية وتحسين هذه النسب، بما يعزز الشمول المالي والثقافة المالية، وبالتالي تقليل الاعتماد على النقد، وفي هذا الإطار باشرت سلطة النقد بترخيص وتنظيم أعمال شركات الدفع الإلكتروني، كذلك أيضاً تشير مؤشرات الشمول المالي الى ضعف البنية التحتية في المجال التكنولوجي في الاقتصاد الفلسطيني اللازمة لإصدار عملة رقمية.

ثانياً: تهديد العملات المشفرة والمستقرة للعملة المحلية، ودور البنك المركزي:

أشارت تقارير صندوق النقد الدولي إلى الجاهزية الفنية لسلطة النقد للقيام بمهام البنك المركزي بما يشمل إصدار عملة وطنية وإدارتها، وكذلك تنفيذ سياسة نقدية سليمة بحسب دراسة أجرتها سلطة النقد (عطا الله، 2014). وتوضح الدراسة إلى أنه بالرغم من جاهزية سلطة النقد لإصدار العملة الوطنية، إلا إنها تدعو إلى توخي الحرص الشديد فيما يتعلق بإصدار هذه العملة واختيار الوقت والظروف المناسبة، كما تؤكد الدراسة أن "الحفاظ على قيمة العملة أهم من إصدارها". ويشكل عدم وجود عملة محلية بحد ذاته عائقاً لإصدار عملة رقمية فلسطينية، إذ أن إصدار عملة رقمية يتوجب أن يتم ربطها بأصول تقليدية أو غير تقليدية (أن تكون عملة مستقرة)، للحفاظ على استقرارها وجذب الجمهور للتعامل معها، خاصة وأن معظم الدول التي بدأت بمشاريع العملات الرقمية من المتوقع أن تربطها بمخزونها النقدي نفسه، وكأنها ستحل محل العملة النقدية نفسها، والتي هي بالأساس مدعمة بأصول احتياطية.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أنه قد سبق لسلطة النقد أن أصدرت إعلاناً بتاريخ 2017/12/10، حظرت فيه التعامل في العملات المشفرة في فلسطين، وإن كان هناك تعامل بشكل فردي من خلال المنصات العالمية، فمن المتوقع أن حجم هذا التعامل في مستويات متدنية، ولغرض السعي وراء الربح السريع، ولا يوجد إحصائيات رسمية بهذا الخصوص. وبالتالي لا يوجد تهديد من التعامل بالعملات المشفرة على دور سلطة النقد والاقتصاد الفلسطيني.

ثالثاً: البنية التحتية التكنولوجية والتحول الرقمي:

تدرك سلطة النقد بأن موضوع التكنولوجيا المالية من أهم التحولات في الحياة المعاصرة، كما تدرك أهمية ومستقبل هذه التكنولوجيا، وتولي اهتماماً كبيراً وخصوصاً لإصدار العملة الرقمية الوطنية الفلسطينية. إلا أن ذلك يتطلب البحث العميق في مختلف النواحي القانونية والفنية والعناصر الواجب توفرها للعملة الرقمية، والأصول المستخدمة والبنية التحتية اللازمة لها بما يمكنها من أن تكون عملة قابلة للتداول. كما تولي سلطة النقد اهتماماً كبيراً في كافة التطورات التكنولوجية الحديثة في تطوير العمل المصرفي. وفي إطار خطتها الاستراتيجية تبنت سلطة النقد تكنولوجيا المالية Fintech، كأحد المحاور والمبادرات التي سيتم العمل عليها. وتتظر سلطة النقد إلى موضوع التكنولوجيا المالية أيضاً من واقع المسؤولية المجتمعية والوطنية، ومن خلال المساهمة في تحقيق الشمول المالي، وتعزيز صمود الشعب الفلسطيني على أرضه ووطنه، وتسعى لتوفير خدمات مالية مبتكرة تتسجم مع التطورات الدولية في هذا المجال. وفي هذا السياق، فقد شهدت نظم الدفع في فلسطين والتي تديرها سلطة النقد الفلسطينية، تحولات تطويرية جذرية في عمليات تغيير شاملة متوافقة مع متطلبات بنك التسويات الدولية والممارسات والمعايير الدولية الفضلى، وذلك في إطار تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي، والذي يمثل دوراً رئيسياً ووظيفة هامة من أدوار ووظائف سلطة النقد، وتمثل نظم المدفوعات في فلسطين القنوات التي يتم من خلالها انتقال الأموال بين المؤسسات والفعاليات والأنشطة

الاقتصادية والمالية والمصرفية، ويكمن الدور الرئيس لهذه الأنظمة بقدرتها على تسوية الالتزامات المالية الناشئة عن هذه الأنشطة بكفاءة وأمان، وتشمل نظم الدفع والتسوية:

- نظام التسويات الإجمالية الفورية براق

يتم تسوية كافة التحويلات المصرفية بين المصارف العاملة في فلسطين من خلال نظام براق للتسويات الفورية، ضمن آليات الدفع المركزي الإلكتروني متعدد العملات على أساس تسوية وتنفيذ أوامر الدفع الدائنة بشكل فوري شريطة توفر الأرصدة الكافية في حسابات التسوية المركزية للأعضاء في النظام لدى سلطة النقد، حيث يتم تسوية هذه الأوامر لحظياً بمجرد وصولها إلى النظام أو وضعها ضمن قوائم انتظار في حالة عدم توفر الأرصدة الكافية وبشكل مستمر خلال ساعات عمل النظام وبعد تجاوزها قواعد الفحص النظامية.

- المقاصة الإلكترونية

تتم عملية تقاص كافة الشيكات الورقية المتبادلة بين المصارف العاملة في فلسطين بشكل الكتروني وفوري.

- نظام المفتاح الوطني 194

يعمل هذا النظام على ربط كافة أجهزة الصراف الآلي التابعة للمصارف ونقاط البيع الإلكترونية العاملة في فلسطين ضمن شبكة موحدة، بحيث يتمكن أي مواطن حامل لبطاقة الصراف الآلي من السحب من أي صراف آلي في فلسطين في أي وقت وأي مكان، دون الحاجة للتقيد بالسحب من الصرافات الآلية التابعة للمصرف الذي يتعامل معه.

وفي إطار تسهيل وتشجيع استخدام التكنولوجيا، وتطوير البنية التحتية، تم البدء بتنفيذ مشاريع هامة، ومنها نظام الدفع الفوري، ونظام عرض وتسديد الفواتير، وترقية نظام 194 وغيرها من الأنظمة الهامة.

وعلى الرغم من جهود سلطة النقد في رقمنة الاقتصاد وتطور نظم المدفوعات لديها، إلا أن التحديات التكنولوجية على مستوى الدولة تعتبر معيق وعقبة كبيرة، إذ أن هناك ضعف في البنية التحتية التكنولوجية في فلسطين بشكل عام، بالإضافة إلى تحكم الاحتلال الإسرائيلي بالتطور التكنولوجي، على سبيل المثال، عدم السماح باستخدام خدمات الجيل الرابع، وكذلك إعاقة توفير بنية تحتية في المناطق التي تسمى (C)، والتي تشكل جزء كبير من الدولة الفلسطينية. وبالتالي فإنه من الصعب في ظل هذا الوضع اصدار عملة رقمية على مستوى الأفراد في ضوء الظروف والبنية التكنولوجية المتوفرة حالياً.

الفصل الرابع

النتائج والتوصيات

النتائج

- يمكن تعريف العملة الرقمية للبنك المركزي، على أنها شكل جديد من أموال البنك المركزي، تمثل التزاماً عليه. وتعتمد على التقنيات التكنولوجية، وتحتمل تصاميم وخصائص مختلفة، تؤدي وظائف العملة الرئيسية (وحدة حساب، وتعمل كوسيط للتبادل، ومخزن للقيمة). كما يمكن تقييد استخدامها للمؤسسات ولا تتاح للعمامة. وبغض النظر عن شكل وطبيعة هذه العملة، فالمهم أن تلقى قبولاً عاماً، وتؤدي وظائف العملة الرئيسية.
- ترتبط أهم أسباب إصدار العملة الرقمية للبنك المركزي بالتطور التكنولوجي وظهور العملات المشفرة، وتراجع استخدام النقد. لذلك بدأت البنوك المركزية في البحث عن أدوات لمواجهة تراجع استخدام النقد، والمحافظة على دورها في مجال السياسة النقدية والمحافظة على سلامة واستقرار النظام المالي. وخُصت إلى إمكانية إصدار عملة رقمية بضمان البنك المركزي، تؤدي وظيفة النقود الرئيسية، وتعتبر وسيلة آمنة للدفع، غير أن هذه الأفكار لم تتعد الإطار المفاهيمي لمعظم الدول، ولم تُتخذ إجراءات عملية لإصدار العملات الرقمية الخاصة بها.
- الإيجابيات والسلبيات للعملة الرقمية لم تختبر على أرض الواقع، وغالباً ما تعتمد على شكل وطبيعة الإصدار، إلا أن أهم الآثار الإيجابية المتوقعة تتمثل في انخفاض تكاليف المعاملات، وكذلك تخزين آمن وأقل تكلفة، وإمكانية مساهمتها في تعزيز الشمول المالي وتشجيع المنافسة والنمو الاقتصادي. أما أهم الآثار السلبية المتوقعة فتتمثل في المنافسة المتوقعة للودائع المصرفية، وبالتالي أثرها السلبي على الاقتراض وعلى النظام المصرفي، مما سيؤثر على الاستقرار المالي.
- تتميز الدول التي تدرس إصدار عملة رقمية باستقرار عملاتها (عملات مستقرة)، والعديد من الدول سيكون الإصدار لديها بمثابة مكمل وبديل نقدي للعملة الورقية (الملموسة) ولكن بشكلها الرقمي (غير الملموس) بغض النظر عن البنية التكنولوجية وتصميم وخيارات العملة. أما في الحالة الفلسطينية، فلا يوجد عملة وطنية بالأساس، ناهيك عن كون التعامل النقدي ما يزال منتشرًا وبكثافة، كما أن البنية التحتية الخاصة بإصدار عملة رقمية غير مواتية. إضافة إلى حظر التعامل بالعملات المشفرة فلسطين وبالتالي لا يوجد تهديد للاستقرار المالي والسيولة في السوق الفلسطيني، عدا عن كون التكنولوجيا المالية في فلسطين لا تزال في مراحل التطور. وعليه، فإن الأسباب والمبررات لإصدار العملة الرقمية في ضوء الاتجاهات العالمية لمفهوم العملة

الرقمية للبنك المركزي، لا تدعم فكرة إصدار عملة رقمية خاصة للبنك المركزي في الحالة الفلسطينية، على الأقل في الوقت الراهن. ويمكن ايجاز هذ المعيقات والتحديات بما يلي:

➤ الاحتلال الإسرائيلي، وتحكمه بالبنية التحتية التكنولوجية الفلسطينية، وأهمها حظر دخول خدمات الجيل الرابع والخامس في الانترنت، وحظر دخول خدمات الجيل الثالث حتى الان في قطاع غزة.

➤ ضعف الثقافة المالية.

➤ الاعتماد على النقد في المعاملات اليومية.

➤ عدم جاهزية البنية التكنولوجية التحتية بشكل كامل.

➤ غياب العملة الوطنية الورقية.

- تدرك سلطة النقد أهمية التكنولوجيا المالية وتولي لها اهتماماً استراتيجياً، وقد اتخذت خطوات فعلية في تطوير أنظمتها، وأنظمة الدفع، وأنظمة القطاع المصرفي، للنهوض بالخدمات الإلكترونية والتكنولوجيا المالية. ولهذه الغاية تبنت سلطة النقد التكنولوجيا المالية كمبادرة وعامل هام في خطتها الاستراتيجية.

التوصيات

العمل على توفير بيئة وظروف مواتية تدعم إصدار عملة رقمية مستقرة، من خلال:

- تضافر كافة الجهود الوطنية لدعم وتهيئة بنية تحتية تكنولوجية متطورة، كونها أساس إصدار عملة رقمية. وفي هذا الإطار لا بد من صياغة استراتيجية وطنية، ينتج عنها خطط تشغيلية، تعمل على تهيئة بنية تحتية تكنولوجية حديثة، ومستقرة، وأمنة، كذلك لا بد من تطوير أنظمة وقوانين وتشريعات خاصة بالتحول الرقمي.
- تشجيع عمليات الدفع الإلكتروني، وإعداد خطط حكومية للتوقف عن قبول الدفعات النقدية، وقبول الدفعات الإلكترونية للرسوم والإيرادات الحكومية المتنوعة، كخطوة أولية تساهم في نشر ثقافة الدفع الإلكتروني.
- تعزيز الشمول المالي من خلال المنتجات والابتكارات التكنولوجية من قبل المصارف، ومؤسسات الإقراض وشركات الدفع وغيرها من المؤسسات المالية وغير المالية.
- الضغط الدولي على الجانب الإسرائيلي، لإزالة المعيقات لتسهيل عملية بناء وتوفير بنية تحتية تكنولوجية.
- بموازاة الخطوات السابقة، يتوجب العمل على دراسة خيارات تصميم عملة رقمية مستقرة (مدعومة بأصول احتياطية)، في ظل غياب العملة المحلية، بحيث تؤدي وظائف العملة الرئيسية، وتكون هي العملة الرسمية الفلسطينية.

- Ward.O, Rochemont.S, 2019, Understanding Central Bank Digital Currencies (CBDC), the Institute and Faculty of Actuaries (IFoA), U.K.
- Committee on payment and market infrastructure, Central bank digital currencies, BIS, 2018.
- Koumbarakis.A, Saldapenna.G , 2019, Central Bank Digital Currency: Benefits and drawbacks, pwc, SSRN Electronic Journal · July 2019
- Barontini.C, Holden.H, 2019, Proceeding with caution – a survey on central bank digital currency, BIS Papers No 101, Bank for International Settlements
- Shirai, S. 2019. Money and Central Bank Digital Currency. ADBI Working Paper 922. Tokyo: Asian Development Bank Institute. Available: <https://www.adb.org/publications/money-and-central-bank-digital-currency>
- Bank of Israel, Report of the team to examine the issue of Central Bank Digital Currencies, November 2018.
- CPMI-MC (2018); Bech and Garratt (2017).
- Alvseike.R and Iversen.G , 2017, Blockchain and The Future of Money and Finance, NORWEGIAN SCHOOL OF ECONOMICS.
- BANK OG ENGALND, 2018, broadening narrow money: monetary policy with a central bank digital currency, Staff Working Paper No. 724.
- riksbank, e-krona, <https://www.riksbank.se/en-gb/payments--cash/e-krona/>, update: 13/12/2019.
- Riksbank, Central bank group to assess potential cases for central bank digital currencies, <https://www.riksbank.se/en-gb/press-and-published/notices-and-press-releases/press-releases/2020/central-bank-group-to-assess-potential-cases-for-central-bank-digital-currencies/>, Published 21/01/2020.
- Financial Action Task Force (FATF), “Virtual Currencies – Key Definitions and Potential AML/CFT Risks”, June 2014, P.4.
- World Bank Group (WB) ,(H. NATARAJAN, S. KRAUSE, and H. GRADSTEIN) ، “Distributed Ledger Technology (DLT) and blockchain”, 2017, Fintech note, no. 1. Washington, D.C. (2222), P.
- Bank for International Settlements (BIS), (1996), Implication for central banks of the development of electronic money, Basle, P. 13.
- <https://www.riksbank.se/en-gb/payments--cash/e-krona/>

- <https://en.globes.co.il/en/article-bank-of-israel-gets-its-hands-dirty-with-digital-currency-1001387854>
- <https://www.boi.org.il/en/NewsAndPublications/PressReleases/Pages/11-5-21.aspx>
- <https://www.pma.ps/Portals/0/Users/002/02/2/Press%20Releases/%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%86%20%D8%A8%D8%B4%D8%A3%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%81%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%B6%D9%8A%D8%A9.pdf>
- صندوق النقد العربي، 2020، واقع وآفاق إصدار العملات الرقمية.
- البنك المركزي الأردني، 2020، دراسة بعنوان العملات المشفرة.
- مجلة التمويل والتنمية، مستقبل العملة في عالم رقمي، صندوق النقد الدولي، 2018.
- رياح التغيير: ضرورة وجود عملة رقمية جديد، كلمة السيدة كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي، مهرجان التكنولوجيا المالية في سنغافورة، 2018/11/14،
- <https://www.imf.org/ar/News/Articles/2018/11/13/sp111418-winds-of-change-the-case-for-new-digital-currency>
- عبد الرزاق، كبوط، 2013، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة.
- عطا الله، محمد، 2014، استعدادات سلطة النقد الفلسطينية لإصدار عملة وطنية، سلطة النقد الفلسطينية رام الله، فلسطين.
- سلطة النقد الفلسطينية، 2020، المرساة المصرفية، العدد 24.
- سلطة النقد الفلسطينية، مؤشرات الشمول المالي: 2019، 2020.
- سلطة النقد الفلسطينية، وهيئة سوق رأس المال الفلسطينية، مسح الشمول المالي في فلسطين 2015.